

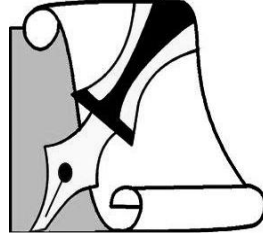


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طوى إقرار الموازنة صفحة صخب في السياسة الداخلية وأخذ ورد على مستويات مختلفة، وانتقل البلد إلى الصفحة الحكومية، ولكن من دون التمكن من فتحها إيجاباً بالنظر إلى حجم التعقيدات السياسية والأمنية التي ما زالت تأسر الحكومة وتمنعها من الانعقاد على خلفية حادث قبر شمون الذي يريد البعض القفز فوقه ودفنه .

الموازنة وتحدي عقد الحكومة

لكن قبل الولوج في موضوع الحادث، لا بد من المرور على إقرار المجلس النيابي لموازنة العام 2019، ما أدى إلى جرعة دعم تلقاها لبنان من قبل البنك الدولي .

وإذا كان معارضو الموازنة لا يزالون يتوعدون بعرقلتها عبر طعن يلوح به حزب الكتائب مروّجاً أنه سيربح الطعن ربطاً بالتجارب التي أثبتت أنه ربح كل الطعون التي تقدم بها، كما أن هذا القرار الكبير من قبل القوى الكبرى في البلد الذي أدى إلى تمرير الموازنة والذي لن يقبل بالعودة إلى الوراء، وإن لم تكن الموازنة التي يطمح إليها اللبنانيون، قد يتأخر في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من بوابة رفض رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل تمرير البند الذي يحفظ حق الناجحين في مجلس الخدمة المدنية، بسبب فقدان التوازن الوطني أي فقدان العدد الكافي من المسيحيين.

في موازاة ذلك، حصل لبنان على جرعة دعم وترحيب كان وعد بها وجاءت بعد أيام قليلة على إقرار الموازنة على لسان المدير الاقليمي للبنان والشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار، الذي وصف الموازنة بأنها خطوة أولى جيدة وتهدف إلى تحقيق تخفيضات مالية معبرة في العجز والإنفاق . جرعة الدعم هذه تأتي على خلفية قرار أوروبي ودولي بدعم عمل المؤسسات في لبنان بالتزامن مع حماية استقراره الذي يعول عليه الاوروبيون الكثير، وهو ما ترجم بقراءة أوروبية إيجابية للمناقشات التي دارت حول الموازنة، سواء في الحكومة أو المجلس النيابي، أو بين المؤسستين، وليس الكلام الدولي حول أن هذه المناقشات الواسعة

الفريدة من نوعها في المنطقة، مرحّب بها، سوى دليل على رغبة دولية وأوروبية في تمييز لبنان عن دول المنطقة .

وجدير بنا القول أن الاستقرار اللبناني هو حاجة أوروبية بسبب موضوع اللاجئين، السوريين على وجه الخصوص، إذ تخشى دول أوروبية كبرى من هجرة إليها تؤثر على مجتمعاتها الداخلية، ومنها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها . كما تخشى دول أوروبية على مصير جنودها في لبنان العاملين في إطار قوات اليونيفيل، ناهيك عن اعتبار بعض الدول أن لبنان لا يزال يشكل حديقة خفية لها، وهي رؤية ليست بعيدة عن الولايات المتحدة الاميركية التي تعمل على ترسيخ نفوذها في لبنان ومحاولة إحياء حلفائها في وجه حزب الله، وهو ما يفسر العقوبات الأخيرة على أعضاء في حزب الله في محاولة لإضعاف الحزب في مرحلة دقيقة تمر فيها المنطقة.

في مجمل الأمر، شكّل إقرار الموازنة نقطة انطلاق يبني عليها لمرحلة جديدة على أساس الإصلاح، بالتوازي مع دعم دولي وأوروبي يعني تلقّف المجتمع الدولي الرسالة التي شرطها إجراء رقابة متشددة وشفافة تهدف إلى حثّ ومساعدة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها أكان ذلك على مستوى الاصلاح المطلوب أو على مستوى ضبط العجز، كما يؤكد آباء الموازنة.

يجب القول أن الأمر لا يتعلق برؤية اقتصادية متكاملة كما يريد اللبنانيون، إلا أنها أفضل الممكن، وقد ميّز إقرار الموازنة موقف لافت لحزب الله مؤيد للموازنة للمرة الأولى منذ العام 1992، بعدما تمّت الاستجابة إلى ثلاثة أمور طالب بها الحزب وهي عدم طرح ضريبة الـ 2 في المئة على كل المستوردات كما وردت من الحكومة، بحيث تم عرض بديل بأن ترفع إلى 3 في المئة على أن تعفى المواد المعفاة أصلاً من الـ TVA، واستثناء الجامعة اللبنانية من منع التوظيف على صعيد الأساتذة، ورفض الضريبة على حجم قيمة الاعمال لكل من تتخطى قيمة أعماله 50 مليون ليرة، كما أوردتها الحكومة، باعتبارها تطل كل فئات الشعب اللبناني . لذا، فإنها شكلت رسالة إيجابية من حزب الله تؤكد من جديد حرصه على معالجة الأزمة

الاقتصادية أولاً، وعلى الاستقرار السياسي في الدرجة الأولى، في وجه محاولات من الخارج لإضعافه ومنع ولوجه جدياً في الموضوع اللبناني الداخلي.

وإذ يقرّ مؤيدو الموازنة بأنها لم تقدم رؤية اقتصادية ولم تتمكن من التخلّص من الضرائب نهائياً، وهو أمر حقيقي يضعفها شعبياً، إلا أنها تتضمّن نفسها إصلاحياً يحتاج إلى استكمال في موازنة العام 2020، علماً أنها أسهمت في شكل كبير في حماية الفئات الشعبية الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وعلى صعيد الحد من الإنفاق غير المجدي، ووضع بعض البنود التي تحاصر بؤر الفساد التي تتسلّل عادة من بعض البنود، وحققت بعض المطالب للجامعة اللبنانية.

في كل الأحوال، يبدو أن الأولوية في المستقبل القريب هي للموضوع الاقتصادي والشروع في إطلاق المشاريع الاستثمارية التي وعد لبنان بتمويلها من خلال مؤتمر سيدر.

قبر شمون

وانطلاقاً من هنا، ستركز الاهتمام على انعقاد الحكومة التي لا مصلحة لأحد باستمرار توقفها. وتشهد البلاد حراكاً مكثفاً لنزع فتيل التصعيد والتعطيل لكن لا تقدم يعتد به على صعيد العقدة الأساس وهي قضية إحالة ملف قبر شمون إلى المجلس العدلي. والحال أن عقدة المجلس العدلي لم تخرج بعد من دائرة التصعيد المتبادل بين الحزب التقدمي الاشتراكي ومن معه، لجهة رفض إحالة الحادثة إلى المجلس العدلي، مع غموض في مخرج حكلي به بإحالة القضية إلى المحكمة العسكرية ومن ثم تراجع عنه، وبين الحزب الديموقراطي اللبناني ومن هم معه، لجهة الإصرار على الموافقة على مبدأ الإحالة قبل الحديث في أي أمر آخر.

وفي ظل تشدّد من قبل زعيم الحزب الديموقراطي النائب طلال أرسلان، وهو تشدّد محق إذ لا يجوز التميع في هذه القضية، إلا أن نقطة الضعف تتمثل في كونه لا يستطيع تعطيل عمل الحكومة في انتظار طرح إحالة القضية إلى المجلس العدلي، كما أن البلد لا يستطيع تحمّل هذا الأمر الذي ينعكس ضرراً بالغاً إن على مستوى الاستقرار السياسي والحكومي المطلوب،

أو على مستوى مصالح الناس، علماً أن الملفات تتراكم أمام الحكومة، ومرحلة ما بعد إقرار الموازنة تتطلب مواكبة حكومية لكل التفاصيل والأولويات المتعلقة بها، وعلى وجه الخصوص متابعة موضوع سيدر وما ينتظر منه.

أدى هذا الأمر إلى طرح مخرج لهذه الأزمة يقوم على الفصل بين الحادثة وبين الوضع الحكومي، لاستئناف جلسات مجلس الوزراء، وهو ما يواجه صعوبة شديدة تحول دون تحقيق هذا الهدف حتى الآن، لكن الأمور ليست مقفلة في ظل الاتصالات والجهود التي يبذلها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم مع أطراف الأزمة والتي لا تزال تواجه صعوبات . وقد يكون المخرج عبر تسليم المتورطين في حادثة قبر شمون من طرفي الإشكال والأهالي الذين شاركوا في إطلاق النار، وذلك من أجل استكمال التحقيقات الجارية في هذا الملف وإحالته في المرحلة الأولى إلى المحكمة العسكرية التي ستقرر مدى اختصاصها، أو إحالته إلى القضاء العادي، أو ربما إلى المجلس العدلي إذا ثبت توفر المقومات التي يمكن أن تقوده في هذا الإتجاه، وهو ما لا يزال رهن أجوبة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وأرسلان، للنفاهم على خطة تسليم المطلوبين من الحزب الديمقراطي وما تبقى من المطلوبين الإشتراكيين لتتعلق التحقيقات القضائية، خاصة أن أرسلان قد وقع في فخ خطأ عدم تسليم المطلوب في قضية الشويفات التي ذهب ضحيتها قبل أشهر عضو الاشتراكي، الأمر الذي يضع أرسلان أمام واقع صعب وإحراج الإصرار على مطالبة جنبلاط بتسليم مطلوبي الاشتراكي كافة.

أرسلان لا يمانع في تسليم مطلوبيه مقابل ضمانات حكومية بطرح القضية في مجلس الوزراء، وهو يصرّ على مطلبه بإحالة القضية إلى المجلس العدلي علماً أن لا غالبية، حسب المواقف المعلنة، لحسم الموقف لصالحه في الحكومة . وإذا كان أرسلان قد ألمح إلى القبول بمخرج المحكمة العسكرية، فإن ذلك شكّل مراوغة منه سرعان ما ثبتها موقف جنبلاط الذي أعلن المقربون منه على الملأ أن المسألة هي بالتحديد عبارة عن استغلال المحكمة العسكرية كطريق مختصرة للوصول إلى المجلس العدلي، مع تصريحات جنبلاطية مقابلة مراوغة بأنه

كان ولا يزال على قدر كبير من المرونة والانفتاح، وأنه تم تسليم عدد من المطلوبين في وقت تمنع الفريق الآخر عن كل الحلول ولم يسلم أي مطلوب، علما أن زعيم الاشتراكي لم يسلم سوى عددا قليلا من المطلوبين لم يشمل كبارهم .

يأمل اللبنانيون التوصل إلى حل على هذا الصعيد يؤمن مخرجا للشروع في خطة الحكومة لحل الملفات المعيشية، في ظل مداهمة عامل الوقت لها، خاصة مع تراجع الآمال الاقتصادية بسبب تأثر الموسم السياحي بسبب حادث الجبل وقبله حادث طرابلس، وربما الوضع في المخيمات الفلسطينية نتيجة قرار وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان المتصل بالعمالة الأجنبية في لبنان والذي يطال السوريين والفلسطينيين على وجه الخصوص .

استهداف الفلسطينيين

لا يزال قرار وزير العمل كميل أبو سليمان المتعلق بعمل غير اللبنانيين يتفاعل سلبا في الأوساط الفلسطينية، على الرغم من توضيحاته التي لم تروِ غليل اللاجئين المقيمين في مخيمات لبنان وتطمينات السلطة اللبنانية بإحالة القرار إلى مجلس الوزراء ومقارنته من زاوية أخرى.

من الواضح أن القرار يستهدف في الدرجة الأولى السوريين والفلسطينيين، وبغض النظر عن كون القرار جاء تنفيذا لما سبق إعلانه من قبل وزراء عمل سابقين، إلا أنه لم يراع الخصوصية الفلسطينية والتزام لبنان بالقضية الفلسطينية، فقد تعاملت الوزارة مع اللاجئين الفلسطينيين عبر اعتبارهم أجنب، وتنطبق عليهم الإجراءات التي يخضع لها الوافدون الأجانب وفرض إجازة العمل، ضاربة عرض الحائط الخصوصية التي يتمتع بها اللاجئ الفلسطيني في لبنان .

ولعل الخطير في الأمر هو التوقيت المشبوه للقرار ومساهمته في إسقاط صفة اللاجئ عن الفلسطينيين الموجودين في لبنان، وضربه الحوار اللبناني الفلسطيني الذي كان قد انطلق في السرايا الحكومية برعاية رئيس الحكومة سعد الحريري ورئاسة الوزير السابق حسن منيمنة،

بحيث بدا كأنه يحاول استباق نتائج الحوار وفرض أمر واقع عليه، خصوصا أن الحقوق الانسانية والاجتماعية للاجئين مدرجة أصلا في جدول الأعمال.

يبدو الحريري محرجا، وهو الذي يعاني أصلا من اهتزاز حكومي يعطل انعقاد مجلس الوزراء على خلفية حادث قبر شمون . وهو لا يخفي أمام زواره انزعاجه من الوزير كميل أبو سليمان ومن ورائه رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع الذي حرك الملف من زاويته السياسية مزايديا في الشارع المسيحي، وكانت لافتة إشارة الأخير إلى حزب الله وحركة حماس بالوقوف وراء التحركات الاحتجاجية في المخيمات، ما يثبت الدلالة السياسية للقرار الذي يندرج في إطار التمهيد لتطبيق صفقة القرن.

ويقول متابعون للشأن الفلسطيني في لبنان إن صفقة القرن تهدف في ما يتعلق بلبنان إلى تهجير جزء من الفلسطينيين تحت وطأة المضايقات ومنعهم من العمل، وتوطين الجزء الآخر بعد أن يجري تخفيض عدده لتسهيل التذويب . هنا يأتي قرار وزير العمل الذي يصب في اتجاه التهجير الذي يمهد إلى توطين من سيبقى، في انسجام مع السياسة الاميركية حيال الاونروا والذي يأتي بدوره في إطار محاولة الادارة الاميركية تصفية القضية الفلسطينية للمرة الاخيرة.

وقد أدت هذه الظروف إلى احتجاجات شعبية كبيرة في المخيمات، خرج بعضها عن النظام، لكن بواد أمل في حل المسألة برزت عبر تعاون لبنان والفصائل الفلسطينية عن طريق لجنة الحوار والاتصالات السياسية للوصول إلى صيغة مناسبة لمراسيم تطبيقية تنظم عمل الفلسطينيين وتحل الأزمة، وبالتزامن ضبط إيقاع التحركات مع استمرارها وعدم الخروج عن أي مظهر سلمي وحضاري، علما ان الامر قد يدفع بمن يريد تخريب العلاقة مع لبنان الى استغلال الاحتجاجات للقيام بأعمال إرهابية او إخلال بالامن اللبناني وهو ما دفع بقيادة بعض الفصائل الى دعوة المحتجين الى الهدوء وانتقاء وسائل تعبيرهم، وتخفيف الاحتقان عبر تركيز العمل في المرحلة المقبلة على تنظيم نشاطات لبنانية — فلسطينية مشتركة وأخذ الامر من الشارع، وهي أمور بوش بتنفيذها . وفي موازاة كل ذلك، يبدو ان ثمة فكرة عبر

شروع رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بإعداد المرسوم الضروري لإنصاف العامل الفلسطيني بالتشاور مع الاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية، تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء فور معاودة اجتماعاته، وهي فكرة عامة هدف من خلالها المسؤولون الى تهدئة الشارع الفلسطيني، من دون الدخول في التفاصيل التي قد تكون صعبة.

على أن الموضوع خضع لمزايدة في الشارع المسيحي بين القوات وأبو سليمان من جهة، وهو للمناسبة وللتذكير نجل رجل الدين المسيحي شاكراً أبو سليمان الذي برز في فترة الحرب وصعود اليمين المسيحي اللبناني، وبين التيار الوطني الحر من جهة أخرى، وهو ما أظهرته تصريحات وزير الخارجية جبران باسيل الذي أعلن دعمه لما يسميه تطبيق القانون الذي يتذرع به وزير العمل كميل بو سليمان، متجاهلاً الثغر القانونية والحاجة إلى إصدار مراسيم تطبيقية لمعالجة هذا الملف، لا بل انه نبه من إمكانية تراجع بو سليمان عن حملاته، في ضوء الاتصالات السياسية ما يعني وقوفه متصدراً للمشهد قبل أبو سليمان .

وقد أشعلت تصريحات باسيل النيران المتوهجة بالأساس خاصة في مخيم عين الحلوة، في وقت سعى فيه بعض القوى إلى استغلال الوضع للمزيد من التوتير ومحاولة استنزاف الجيش اللبناني، علماً أن ثمة إجماع فلسطيني على أن باسيل بما أعلنه يصعب باب المساعي الحثيثة لاحتواء هذه الأزمة ووقف الاحتجاجات .

وبذلك، يحاول باسيل الإمساك بموضوع المزايدة على صعيدي العمالة السورية والفلسطينية، ما قد يدفع بدوره القوات إلى العودة خطوات إلى الوراء ومحاولة عرقلة الحل . وهذا الأمر قد يهدد الخطوات التي تبذلها الفصائل ورئيس مجلس النواب نبيه بري ومخابرات الجيش والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وطبعاً من ورائهم حزب الله الحريص على التهدئة كما على حقوق الفلسطينيين، لضبط التحركات الشعبية الفلسطينية في المخيمات والتوصل الى تسوية لهذه القضية، في وقت تعثر عمل الحكومة وصعوبة انعقادها.

ومن الضروري التشديد على أن كل ما حدث يشكل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المسؤول عن معاناة اللاجئين، وبالتالي يجب أن تبقى معادلة الصراع فلسطينية اسرائيلية، فلا تصبح

فلسطينية لبنانية أو عربية، ويجب عدم الانتظار والشروع في وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة خطري التهجير والتوطين والخروج من حال البلادة والاستهتار على هذا الصعيد من قبل الجميع في الوقت الذي تتسارع فيه الاحداث في المنطقة في خدمة كبيرة للعدو الاسرائيلي الذي ينتهز الفرصة لتشريع احتلاله وتكريس معادلة جديدة في المنطقة.

العقوبات الأميركية

كان لافتا في الفترة الأخيرة تصعيد الإدارة الأميركية من حملتها على المقاومة مع فرض المزيد من العقوبات على حزب الله، هذه المرة على رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النيابية، النائب +/محمد رعد، والنائب +/أمين شري، ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا.

تدّعي واشنطن أن العقوبات هي نتيجة نفوذ حزب الله في النظام السياسي والمالي اللبناني، لكن من الواضح أن الخطوة تعتبر معنوية أكثر منها عملية، وتهدف إلى ردع النفوذ الكبير الذي حظي به الحزب بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، والذي جاء استكمالاً لتعاظم قوته الاستراتيجية في لبنان والمنطقة وتعاظم التأييد الشعبي له وهي عوامل تتزايد مع الأيام .

وكان من الطبيعي أن يهلل البعض للقرار الأخير والترويج لجهة أن المنحى الجديد الذي اتخذته العقوبات يمهد إلى التصعيد وإلى إجراءات تطل حتى حلفاء الحزب على الساحة اللبنانية، كل ذلك ربطا برهان سيثبت فشله حول توجيه ضربة الى النفوذ الايراني في المنطقة.

لكنها المرة الاولى التي تصوب الولايات

المتحدة <https://www.ambank.com/english/accounts/doers-account> على

أعضاء في المجلس النيابي، وهو ما يعني ردا على نتائج الانتخابات لكبح اندفاع حزب الله في الداخل اللبناني والخشية من إضفاء المزيد من الشرعية على نهجه، خاصة في ظل ما يقال عن تملل أميركي من نفوذ الحزب على رئيس الحكومة +/سعد الحريري، ما دفع واشنطن الى الشكوى أمام أكثر من طرف من نفوذ الحزب في الدولة اللبنانية، ناهيك عن رئيس الجمهورية ميشال عون الذي تشتكي منه واشنطن كونه يخضع لسياسة الحزب .

وقد أتت العقوبات بعد أيام على فشل مؤتمر البحرين الممهد لما يعرف ب صفقة القرن ورفض لبنان المشاركة فيه، وهو ما تعتبره واشنطن مساً مباشراً بالهيبة الأميركية في لبنان في الوقت الذي تسعى فيه يائسة إلى تسويق تلك الصفقة، ففي وقت لا تتردد ادارة الرئيس +/دونالد ترامب بتقديم المساعدات الى الجيش اللبناني وتستقبل قائده جوزف عون بحفاوة في الولايات المتحدة، يأتي رفض الحكومة اللبنانية للمشاركة في هذا المؤتمر بمثابة صفة لم تستوعبها واشنطن بعد، بينما يكبر قلقها مما تسميه سطوة للحزب على الدولة اللبنانية .

كما جاءت العقوبات بعد فشل وساطة ترسيم الحدود والتي كانت تقودها الولايات المتحدة وتعمل عليها، وبعد ان اعتقدت أنها شارفت على الانتهاء لاطلاق المرحلة الأولى من المفاوضات بين تل أبيب وبيروت، فاتهم لبنان بالتراجع عن كل الايجابيات التي روج لها في المرحلة الماضية ما ترك نوعاً من التذمر عبر عنه بصراحة المبعوث الأميركي ديفيد ساترفيلد .

على أن أهم ما تتزامن معه العقوبات هو الضغط الأميركي المتزايد على إيران وتشديد العقوبات عليها، بينما تستمر طهران بالصمود لا بل تنطلق مع الحلفاء الى المبادرة والهجوم وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع .

هي رسائل ذات مضمون سياسي أمني في اتجاه الحزب ولبنان الذي اقتصر في مواقفه على التنديد، بغض النظر عن إعلان الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله عن عدم نيته إخراج الدولة، بينما لم تقم الدولة اللبنانية باعتماد سياسة متصدية وهجومية ديبلوماسية لحماية ركن أساسي، لا بل الركن الأهم، في معادلتها الداخلية .

وثمة قراءة تقول إن العقوبات تعكس استراتيجية أميركية تهدف إلى مزيد من التصعيد ضد الحزب في لبنان من خلال دفع الحكومة اللبنانية إلى قطع اتصالاتها بالحزب .بينما يرى آخرون ان العقوبات ما هي إلا امتداد للعقوبات المتزايدة ضد إيران .ويعتبر البعض أن العقوبات ليست موجهة إلى لبنان، بل إلى إيران وتعكس مدى جدية إدارة دونالد ترامب في الذهاب إلى أبعد حدود في محاولة عزل إيران . وهذه وجهة نظر مخاصمة اذا لم تكن معادية للحزب يتبناها البعض في لبنان، ويذهب هؤلاء الى الدعوة الى تسمية الأشياء بأسمائها، أي توصيف حزب الله بشكل دقيق كلواء في الحرس الثوري الإيراني بعناصر لبنانية، يؤدي خدمات لإيران في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وحيث تدعو الحاجة في هذه الدولة العربية أو تلك وحتى في أفريقيا وأميركا وأستراليا وأوروبا .وبين هؤلاء سياسيون وصحافيون وناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، ترتفع أصواتهم عند أي هجوم أميركي من أي نوع كان على المنطقة.

ويرى آخرون أكثر اعتدالا أن العقوبات الجديدة قد لا تضيف جديدا على المنحى التصاعدي لاستهداف الولايات المتحدة لحزب الله، بصفته أحد أذرع طهران في تمددها الإقليمي منذ سنوات .فواشنطن سبق أن أدرجت على لائحة الإرهاب الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، وغيره من قياداته ومسؤوليه أو المتعاونين معه ماليا، بالعشرات، منذ تصنيف الحزب إرهابيا على قوائمها قبل زهاء عقد من الزمن.

على أن أهمية استهداف نواب في البرلمان تعود إلى رمزيتها من جهة، وإلى بعده السياسي من جهة ثانية، وفق وجهة النظر هذه .فالعقوبات تطال أشخاصا في قلب المؤسسات اللبنانية،

وهي امتداد لتصاعد العقوبات على إيران والحرس الثوري، التي تعد إدارة دونالد ترامب بالمزيد منها. لكن اللافت في القرارات الأخيرة هو دعوة وزارة الخزانة الأميركية الحكومة اللبنانية إلى قطع اتصالاتها بحزب الله، على رغم معرفته باستحالة ذلك كونه جزءاً منها، ما يضع لبنان تحت المجهر.

ويعتبر البعض، وهم ضمن القراءة المخاصمة للحزب، أن الرسالة الأولى التي أرادت واشنطن توجيهها هي إلى لبنان وإلى حلفاء حزب الله قبل الحزب نفسه، بإنذارهم بأن الغطاء السياسي فقد صلاحيته وأن المنطقة الرمادية التي تحيط علاقة حزب الله بالدولة والأجهزة الأمنية اللبنانية مرفوضة من إدارة ترامب.

أما الرسالة الثانية فهي إلى الأوروبيين، بأنه لا تمايز في قراءة واشنطن بين الجناحين العسكري والسياسي لحزب الله، وعلى أوروبا، المحرجة لكن السلبية حيال العقوبات، اتخاذ موقف واضح، حسب واشنطن.

في كل الأحوال، هي ليست العقوبات الأولى، وإن كانت أولى في نوعها، وقد تمرس الحزب في التأقلم معها، لكن هذا الأمر يعني أن واشنطن ترفع مستوى ضغطها في لبنان وفق مسار حذر ومدروس ووفق درجة واحدة لا أكثر، وهدفها أن تحاكي إيران مع تمسكها بالاستقرار الداخلي اللبناني.

وقد اهتمت الدبلوماسية الأميركية برصد ردود الفعل على العقوبات، خصوصاً بعد الاعلان عن قرب صدور أحكام المحكمة الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وسعت إلى سماع التوقعات من شخصيات لبنانية معنية ومن مختلف الاتجاهات حيال ردود الفعل التي يمكن ان تحصل، وما اذا كانت ستصل الى مستوى قوي او انها ستبقى في الاطار الاعلامي، حسب متابعين. لكن من غير المرجح ان تلجأ الادارة الاميركية الى فرض

المزيد من العقوبات على الحزب في المستقبل من الايام، بينما يزداد تشددتها في الملف الايراني في المنطقة .

ثلاثي الرياض

سجلت في الأيام الماضية زيارة هي ليست الأولى لثلاثي رؤساء الحكومة السابقين والمتحالفين افتراضا مع الحريري والمقربين من السعودية، إلى الرياض .

الرؤساء فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام تحركوا نحو الرياض بمعزل عن الحريري، وفي الوقت الذي يدور فيه بعض التلملم من سياسة مهادنة يعلنها المتذمرون يتبعها الحريري تجاه العهد الحالي ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على وجه الخصوص .

لا تشكل هذه الحركة المدروسة اصطفايا داخليا في وجه الحريري ولا انقلابا عليه من داخل الصف، كما أنها لم تحمل نفسا اعتراضيا كبيرا بوجهه، لكن العنوان الأساس كان حماية مكانة رئاسة الحكومة مع ضرورة الإلتفاف حول الحريري، كون لا بديل عنه في هذه المرحلة، ولا عن شرعيته.

إلا أنه تحرك سعودي واضح لتهديب سلوك الحريري ومنع اندفاعه نحو العهد أو أن يوجد لنفسه هامشا من الحركة، وفي هذا الإطار كانت المصالحة الفوقية بين الحريري ووزير العدل السابق أشرف ريفي، وإن كانت بقيت من دون متابعة جدية ما دفع الأخير إلى التفتت ورفع الصوت من جديد.

يشير البعض إلى أن السنيورة هو الدماغ المحرك لهذا التحرك الذي استبعد وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق برغم سعي الأخير إلى إيجاد موطىء قدم له في المعادلة السنّية، لكن دون ذلك صعوبات كبيرة . ويعتبر هذا الثلاثي أنه لا يتميز عن الحريري بل ينسق معه خطواته، ويهدف إلى تصليب تحالفات الحريري خاصة مع مع رئيس الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس القوات سمير جعجع، بينما يشكل هذا الأمر استهدافا واضحا لباسيل ناهيك عن حزب الله .

أما الحريري، فيمكنه مواجهة هذا التكتل الآخذ في الترسخ عبر توظيف الاصطفاف السنّي هذا لصالحه ليواجه به شركاءه في التسوية الرئاسية، تحت عنوان الضغط الذي يمارس عليه من أبناء بيته . أما لناحية مآل هذا التحرك، من غير المرجح أن يشكل تحرك هذا الثلاثي نقطة تحول في سياسة الحريري المتمسك بحلفه المستتر مع باسيل وتسويته العلنية مع رئيس الجمهورية ميشال عون، ومن المرجح أن يحاول الاستمرار في إمساك العصا من النصف بين المزايدن عليه سنّيّاً وعلاقته بالعهد .